# حوار مع مؤلف

## الأستاذة الدكتورة حصة محمد صادق

العميد الأسبق لكلية التربية وعضو مجلس أمناء جامعة قطر

## حول كتابها: "سياسات التعليم في دولة قطر:

## من النشأة إلى مبادرة تطوير التعليم 2002"

## الصادر حديثًا عن دار نشر جامعة قطر




شكّل فهم تاريخ السياسات التعليمية مدخلاً أساسيًا لاستشراف مستقبل التعليم وتطويره. وفي هذا الحوار، نستضيف الأستاذة الدكتورة حصة محمد صادق، العميد الأسبق لكلية التربية وعضو مجلس الأمناء بجامعة قطر، للحديث عن كتابها الذي يوثق مسيرة تطوُّر سياسات التعليم في دولة قطر، ويقدم قراءة تحليلية لتحدياتها وآفاقها المستقبلية.

**بداية دكتورة حصة، كيف تقدمين نفسك، وما أبرز المحطات التي أسهمت في تشكّيل مسيرتك الأكاديمية واهتماماتكِ البحثية في مجال التَعليم؟**

أعمل حاليًا أستاذًا غير متفرغ بجامعة قطر، وقد تشرفت سابقًا بتولي عمادة كلية التربية، وهي تجربة

مهنية أثرت كثيرًا في رؤيتي لقضايا التعليم وتحدياته. كما أتشرف بعضوية مجلس أمناء جامعة قطر، وعضوية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بما أتاح لي فرصًا متنوعة للإسهام في خدمة المجتمع وقضايا التنمية الإنسانية.

تركزت اهتماماتي البحثية على مجالات القيادة التربوية، والإدارة المدرسية، وإصلاح التعليم، والتنمية المهنية للتربويين، وحظيت خلال مسيرتي بالحصول على عدد من المنح البحثية من جامعة قطر والصندوق القطري لرعاية البحث العلمي، إلى جانب نشر العديد من الدراسات العلمية والمشاركة في مؤتمرات وندوات وورش عمل متخصصة في تطوير التعليم وتجويده. ومن المحطات التي أعتز بها حصولي على جائزة الدولة التشجيعية في التربية عام 2005، تقديرًا لإسهاماتي في المجال التربوي، وهو ما عزز قناعتي بأن الاستثمار الحقيقي يكمن في بناء الإنسان والارتقاء بجودة التعليم.

**ما الذي دفعك إلى تأليف هذا الكتاب، ولماذا وجدت أن توثيق سياسات التعليم في دولة قطر أصبح ضرورة أكاديمية وبحثية؟**

جاء الدافع الرئيس لتأليف هذا الكتاب عندما كُلِّفت بتدريس مقرر «سياسات التعليم»، وهو أحد مقررات برنامج ماجستير القيادة التربوية بكلية التربية في جامعة قطر. وفي أثناء إعداد المقرر، لاحظت عدم وجود كتاب مرجعي متخصص يمكن الاعتماد عليه؛ إذ كان تدريس المقرر يعتمد على مجموعة من المواد العلمية التي يختارها أستاذ المقرر وفقًا لأهدافه.

وعلى الرغم من توافر أدبيات تناولت سياسات التعليم بصورة عامة، فإنني لم أجد مادة علمية ثرية ومتكاملة توثق تطوُّر سياسات التعليم في دولة قطر وتحللها في سياقها التاريخي والاجتماعي. ومن هنا نشأت فكرة جمع هذه المادة العلمية، وتحويلها إلى كتاب يقدم مرجعًا علميًا يمكن أن يستفيد منه طلبة الدراسات العليا، والباحثون، والأكاديميون، وكل المهتمين بفهم مسيرة التعليم في دولة قطر وتحولاتها المختلفة.

**ما أبرز الرسائل التي يسعى الكتاب إلى إيصالها للقارئ بشأن فهم سياسات التعليم وتطويرها في دولة قطر؟**

يسعى الكتاب إلى توثيق تطوُّر السياسات التعليمية في دولة قطر وتحليل العوامل التي أسهمت في تشكيلها، انطلاقًا من قناعة بأن استشراف مستقبل التعليم يبدأ بقراءة واعية لتاريخه وفهم أسباب نجاحه وتحدياته.

كما يؤكد أن فعالية السياسات التعليمية لا ترتبط بوجود نماذج مثالية جاهزة، بل بمدى ملاءمتها للسياق المجتمعي وقدرتها على التحول إلى خطط وممارسات قابلة للتنفيذ والتقييم المستمر.

أما الرسالة الأهم، فهي أن إصلاح التعليم ينبغي أن ينطلق من وضوح الرؤية والسياسات العامة، وأن تخضع هذه السياسات للمراجعة الدورية استنادًا إلى بيانات وأدلة علمية، لا إلى الاجتهادات الفردية.

**من خلال هذا التتبُّع التاريخي، ما أبرز العوامل التي أسهمت في تشكيل سياسات التعليم في دولة قطر؟**

اختلفت العوامل المؤثرة في سياسات التعليم في دولة قطر باختلاف المراحل التاريخية. ففي مرحلة الكتاتيب، كان التأثير الأكبر للعوامل الاجتماعية والاقتصادية؛ إذ ارتبطت فرص التعليم بقدرة الأسرة الاقتصادية ومكانتها الاجتماعية، كما تأثرت بطبيعة الأدوار الاجتماعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

ومع بداية التعليم النظامي في خمسينيات القرن الماضي، برزت ثلاثة عوامل رئيسة: التوجهات العامة للحكومة التي أكدت أهمية المحافظة على الهوية الدينية والثقافية، والأحداث السياسية في الوطن العربي التي انعكست على المناهج والتوجهات التعليمية، إضافة إلى التأثير غير المباشر للوجود البريطاني وصناعة النفط، التي أسهمت في انتشار التعليم المهني وإعداد كوادر وطنية تلبي احتياجات سوق العمل.

وبعد الاستقلال، شهدت الدولة مرحلة من الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، انعكست في تطوير التشريعات التعليمية وإصدار أول سياسة تعليمية مكتوبة عام ١٩٨٢، مع التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري وتوسيع التعليم العالي والابتعاث. ومع بروز تحديات تتعلق بجودة المخرجات ومواءمتها مع احتياجات سوق العمل، أُجريت مراجعات تقييمية للنظام التعليمي، وأُصدرت سياسة تعليمية جديدة عام ٢٠٠١، قبل أن تنطلق مبادرة «تعليم لمرحلة جديدة» عام ٢٠٠٢، التي شكّلت أكبر مشروع إصلاحي في تاريخ التعليم القطري، وأسهمت في تحقيق العديد من النجاحات، مع استمرار الحاجة إلى المراجعة والتقييم لضمان استدامة التطوير.

**في ضوء تحليلك للسياسات التعليمية السابقة، ما أبرزَ التوصيات التي يقدمها الكتاب لتحسين تعلم الطلبة والارتقاء بجودة التعليم؟**

يوصي الكتاب بمراجعة عدد من السياسات الإجرائية المؤثرة في تعلم الطلبة، على ثلاثة مستويات رئيسية:

**أولاً: على مستوى القيادات التربوية،** يدعو إلى تطوير سياسات اختيار مديري المدارس بحيث تستند إلى معايير أكثر شمولاً وشفافية، وتعزيز برامج إعدادهم وتنميتهم المهنية وفق احتياجاتهم الفعلية، وإعادة النظر في نطاق صلاحياتهم بمنحهم قدرًا متوازنًا من الاستقلالية والمرونة، إلى جانب تطوير سياسات تقييم أدائهم بالاعتماد على مؤشرات واقعية، واستحداث سياسات للتحفيز تشجعهم على الابتكار وإطلاق المبادرات التعليمية.

**ثانيًا: على مستوى المعلمين،** يؤكد الكتاب أهمية مراجعة سياسات قبول الطلبة في برامج إعداد المعلمين، وتطوير سياسات الإعداد والتقييم قبل الخدمة، وتعزيز فعالية برامج التنمية المهنية أثناء الخدمة، مع التركيز على توظيف التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في التعليم، إلى جانب تطوير سياسات تقييم المعلمين من خلال تنويع أدوات التقييم، وضمان كفاءة المقيمين، وحسن توظيف بيانات التقييم في تحسين الأداء المهني.

**ثالثًا: على مستوى المناهج الدراسية،** يشدد الكتاب على ضرورة ترجمة الكفايات التي يتضمنها الإطار الوطني للمناهج – مثل التفكير الناقد والإبداعي، وحل المشكلات، والبحث والتقصي – إلى ممارسات تدريسية وأنشطة وأساليب تقييم واضحة، وتعزيز التكامل بين وزارة التربية وكلية التربية لإعداد معلمين قادرين على تنمية هذه المهارات لدى الطلبة وتحسين مخرجات التعلم.

**من وجهة نظرك، كيف يمكن للنظام التعليمي القطريَ تطوير مناهجه وبرامجه بما يتواءم مع متطلبات المستقبل وسوق العمل؟**

يُعد النظام التعليمي القطري من بين الأنظمة التعليمية المتقدمة عربيًا، إلا أن ذلك لا يعني التوقف عن البحث والتطوير بما يتلاءم مع توجهات الدولة نحو تنويع الاقتصاد وبناء مجتمع المعرفة. ومن وجهة نظري، هناك عدد من الأولويات التي ينبغي التركيز عليها، أبرزها:

– الاهتمام ببرامج الطفولة المبكرة؛ لما لهذه المرحلة من أثر كبير في تنمية القدرات العقلية للأطفال واستثمار إمكاناتهم منذ سنواتهم الأولى.

– تعزيز دافعية الطلبة للتعلم وترسيخ الوعي بأن كل فرد يمثل ثروة وطنية تسهم في تحقيق التنمية والتقدم.

– التوسع في رعاية الموهوبين وذوي القدرات العالية من خلال إنشاء برامج أو مدارس متخصصة، بما يضمن الاستثمار الأمثل في الطاقات الوطنية الواعدة.

– التنويع في المسارات التعليمية بما يراعي اختلاف قدرات الطلبة وميولهم، ويعزز فرص الاستفادة من إمكاناتهم المتنوعة.

– استحداث نماذج تعليمية أكثر مرونة وابتكارًا تتجاوز الأنماط التقليدية، لا سِيَّما للطلبة المتميزين.

– تعزيز قيم الانتماء والمسؤولية المجتمعية لدى الطلَبة، بحيث يُنظر إلى التعليم بوصفه وسيلة للإسهام في بناء الوطن وتحقيق تطلعاته، وليس مجرد طريق للحصول على وظيفة.

**في ختام هذا الحوار، ماذا يضيف هذا الكتاب للمكتبة القطرية والعربية؟ وكيف تنظرين إلى تجربة نشره بالتعاون مع دار نشر جامعة قطر؟**

يمثل هذا الكتاب محاولة لتوثيق جانب مهم من تاريخ التعليم في دولة قطر لم يحظَ باهتمام كاف في الأدبيات العربية، وهو تطوُّر السياسات التعليميَة وتحليل العوامل التي أسهمت في تشكيلها. وآمل أن يُشكِّل مرجعًا علميًا يستفيد منه الباحثون وطلبة الدراسات العليا وصناع القرار عند تقييم السياسات التعليمية وتطويرها، كما أن من شأنه أن يثري الدراسات العربية المقارنة من خلال تقديم التجربة القطرية وتحليل خصوصيتها وتحولاتها.

أما نشر الكتاب عن دار نشر جامعة قطر، فأعدّه تجربة مهمة ومثمرة؛ إذ تؤدي الدار دورًا فاعلاً في دعم الإنتاج العلمي الرصين وإتاحة المعرفة المتخصصة للباحثين والقراء، وتُسهم في إبراز الخبرات الأكاديمية الوطنية وتوثيقها وفق معايير نشر أكاديمية عالية. ومن المؤمل أن تواصل هذه الجهود في تشجيع الباحثين على تحويل خبراتهم ودراساتهم إلى إصدارات تُسهم في إثراء المكتبة القطرية والعربية وتعزيز حضورها المعرفي.